النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد رقم ٣٥ | حزيران ٢٠٠٩ | www.if.org.lb

أياً كانت النتائج

مع صدور هذا العدد من "حديث المالية"، تكون الانتخابات النيابية قد انتهت، وصدرت نتائجها، ويكون لبنان قد دخل مرحلة جديدة، يتمنى جميع اللبنانيين أن تكون مرحلة استقرار وازدهار.

ان نتائج هذه الانتخابات، كيفما جاءت، وأيّاً كانت، لن تغيّر، في رأيي، من أساسيات الحلول والمعالجات الاقتصادية والمالية لمكامن الضعف في لبنان.

قلتها وأكررها: "الوصفة" معروفة، وليست سراً. فلا سبيل لاطلاق عملية تنموية وتسجيل نمو مضطرد وسريع وتحسين مستويات المعيشة، سوى ما ورد في "باريس ٢" او "باريس ٣" أو معظم الخطط التي تقدمها الاحزاب.

ففي مجال الدين العام، لا سبيل آخر الا اعتماد سياسة مالية رزينة تستمر سنوات عدة، وفي موازاة ذلك تحقيق نمو كاف لتحجيم مستوى الدين نسبة الى الاقتصاد، استمراراً لانخفاضه من ١٨٠ في المئة الى نحو ١٦٠ في المئة في السنوات الأخيرة. أيّاً كان الطرف الذي سيحصل على الغالبية النيابية، لا يمكن الوصول الى الحلّ الا من هذا الطريق.

وفي القطاعات التي تعاني خللاً، ينطبق الأمر نفسه. لا يختلف اثنان من اللبنانيين، مثلاً، على أن ثمة حاجة لمعالجة طويلة المدى لقطاع الكهرباء، وثمة حاجة الى اصلاحات كان يجب أن تتم منذ سنوات.

وفي القطاع الاجتماعي، على سبيل المثال أيضاً، من المعروف لدى الجميع أن ثمة حاجة الى تحسين وسائل استهداف الفئات المحتاجة فعلياً الى المساعدة الاجتماعية، لكي تذهب هذه المساعدات الى المكان الصحيح.

في مختلف المجالات اذاً، لا فوارق أساسية في التوجهات بين الفرقاء السياسيين، والمعالجات نفسها موجودة عند جميع الأطراف.

على مستوى المعالجات، اذاً، لا يوجد حلول كثيرة، والخطوط العريضة للخيارات الأساسية معروفة وواضحة، ولا أعتقد أن ثمة اتجاهات مختلفة بين الفرقاء في هذا المجال.

لكن المهم أن نحافظ على الاستقرار السياسي والأمني، وأن نحرص على كسب ثقة المستثمرين بالبلد وبمستقبله، وأن نطمئن الجهات المانحة الى أن مسيرة بناء الدولة مستمرة، والى أن مؤسساتها تعمل بانتظام.

وزير المال

محمد شطح

أكثر من ٥,٦ مليارات ليرة الى الخزينة من الترشيحات للانتخابات

بين صندوق الاقتراع... وصندوق الخزينة!

اذا كانت التحليلات الاقتصادية تشير الى أن الانفاق الانتخابي الذي رافق استحقاق ٧ حزيران ٢٠٠٩ ساهم في تحريك العجلة الاقتصادية، وفي تحسين التوقعات بالنسبة الى الاقتصاد اللبناني هذه السنة، وفي رفع نسبة النمو، فان ثمة جانباً آخر يتمثل في الاستفادة المباشرة للخزينة اللبنانية من عملية الترشيحات.

واذا كانت الأرقام تقدّر الإنفاق الانتخابي إضافةً إلى إنفاق الحكومة بما بين ٣ و٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما بين ٧٥٠ مليون دولار و١,٢٥ مليار دولار (الناتج المحتسب ٢٥ مليار دولار)، فان ما دخل الى الخزينة اللبنانية من عملية الترشيحات، تجاوز خمسة مليارات ونصف مليار ليرة، لكن هذا المبلغ ليس نهائيا، اذ يتوقع أن يتضاءل عند استرداد المرشحين الخاسرين أمانات الترشيح التي أودعوها.

فبحسب المادة ٤٧ من قانون الانتخاب، يبلغ رسم الترشيح لكل مرشح مليوني ليرة لبنانية، أما قيمة التأمين الانتخابي لكل مرشح فتبلغ ستة ملايين ليرة لبنانية .وتنص المادة ٤٨ على أنه "يحق لكل من فاز في الانتخابات أن يسترد قيمة التأمين". أما الخاسرون فلا يستردون قيمة التأمين إلا إذا حصلوا على نسبة عشرين بالمئة على الاقل من أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية والمحتسبة على وجه قانوني ووفق المادة ٥٢، فان المرشح الذي يسحب ترشيحه ضمن المهلة القانونية، يحق له "أن يسترد نصف مبلغ التأمين الذي أودعه"، وقدره ثلاثة ملايين ليرة لبنانية.

وأفادت الجهات المختصة في وزارة المال بأن المبالغ المحصّلة كرسوم من المرشحين الـ ٧٠٨ بلغ ١,٦١٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية.

أما المبلغ الاجمالي لأمانات الترشيح فبلغ ٤,٢٤٨,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية، لكن هذا المبلغ قابل للتغيير، بعد استرداد بعض المرشحين الخاسرين قيمة تأمينهم في حال حصلوا على نسبة عشرين بالمئة على الاقل من أصوات المقترعين في دائرتهم. وبالتالي، فان مجموع المبلغ، أي مجموع الرسوم وأمانات الترشيح، والبالغ قبل الانتخابات ٥,٦٦٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية، قابل هو الآخر للتغيير بعد النتائج.

في هذا العدد أيضاً

٣٦ لقاء تشاورياً حول قانون الإجراءات الضريبية ٢
نظام الصفقات والمناقصات العمومية... اصلاح على خطين ٥
المكاتب والمباني الجمركية... بالايجار أو "غير صالحة"! ٨
المهنة ترجمان... بـ"قناع" اقتصادي! ١٠

تصدر عن:
المعهد المالي عهد باسل فليحان
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTERE DES FINANCES

بلغ عددها ٣٦ بين آذار وأيار شارك فيها ١١٠٨ موظف

اللقاءات التشاورية حول قانون الإجراءات الضريبية أوصت بتعديل الأنظمة المعلوماتية وتجديد أدلّة المواطن

واكبت وزارة المال بدء العمل بموجب قانون الإجراءات الضريبية الرقم ٤٤ اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠٠٩، بورشة عمل داخلية لإعداد مشاريع المراسيم التطبيقية والقرارات والتعاميم ولإدخال التعديلات اللازمة على الأنظمة المعلوماتية ولشرح أبرز التغيّرات التي اعتمدها هذا القانون وكيفية تطبيقها من قبل الموظفين.

مدير المالية العام ومدير الواردات ومدير الضريبة على القيمة المضافة خلال أحد اللقاءات

نظّم المعهد المالي – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بالتعاون الوثيق مع مديريتي الواردات والضريبة على القيمة المضافة والماليات، سلسلة ورش عمل تشاورية في بيروت والمناطق لشرح هذا القانون الجديد الذي اعتبره الكثيرون خطوة أساسية في تنظيم العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين سيّما في مواضيع التصاريح وتأدية الضرائب والتدقيق الضريبي وفرض الغرامات والاعتراضات والتبليغ والتحصيل ومواضيع أخرى.

اللقاءات التشاورية التي نظّمت بين ٢ آذار و١٣ أيار ٢٠٠٩، بلغ عددها ٣٦ لقاء حضرها ١١٠٨ مشاركين من وزارة المال. وتولّى إدارة الجلسات مجموعة من ٢٣ موظّفا من مديري الوزارة وكوادرها.

وتوجّهت اللقاءات إلى الموظفين بحسب دوائرهم والمهام الموكلة إليهم، فحصدت ضريبة الدخل العدد الأكبر (١٧ لقاء) والضريبة على القيمة المضافة (٦ لقاءات) والضريبة على الأملاك المبنية (٤ لقاءات) ورسم الانتقال (٢) والضرائب غير المباشرة (٣ لقاءات) والتحصيل (٣ لقاءات) وفريق مدير الواردات (١).

ولاقت هذه اللقاءات صدى ايجابياً لدى كلّ المعنيين وشكّلت فرصة لتبادل الآراء والخبرات وساهمت الملاحظات الناتجة عنها في إغناء النصوص التطبيقية للقانون.

وتطرّقت اللقاءات إلى أبرز التعديلات التي أدخلها القانون، وكان لتطبيق الغرامات الحصة الأكبر من النقاشات، في حين بقي موضوع التحصيل الموضوع الأصعب نظراً الى ارتباطه بإعادة توزيع العمل بين مديريتي الواردات والخزينة.

أما أبرز التوصيات التي نتجت عن هذه الورش فارتبطت بتطبيق الغرامات لاسيما في حال التضارب في ما بينها، وبضرورة إدخال التعديلات اللازمة على الأنظمة المعلوماتية، بالإضافة إلى أهمية تدريب الموظفين تفصيلياً على المراسيم التطبيقية بعد صدورها مع التأكيد على أهمية تجديد أدلّة المواطن والمنشورات الضريبية الأخرى وفقاً للقانون الجديد بما يسهّل على المكلّف فهم موجباته وحقوقه.

لقد بدأ قانون الإجراءات الضريبية الجديد في شقّ طريق التطبيق وفي إحداث نقلة نوعية في العلاقة مع المكلّف ويبقى التمنّي الأكبر وهو أن تترافق كل القوانين الجديدة بورشة عمل مماثلة قبل صدورها رسمياً مع تحديد فترة زمنية لبدء التطبيق مما يعطي للموظفين والمكلّفين الوقت الكافي لاستيعاب هذه الخطوة الإصلاحية.

الحضور خلال أحد اللقاءات التشاورية

قصة الرقم ٦

في خضم العمل المتواصل يندر أن نعثر على خبر مضيء مما يجعلنا مطالبين بأن نفتش عن مثل هذا الخبر ونفسح له مساحة من الاحتفاء تليق به، ومن هنا تأتي روايتي لقصة الرقم ٦ وما رمز لنا في الأيام الماضية:

المادة ٦ من قانون الاجراءات الضريبية الرقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ والتي نتجت عنها ورشة طويلة عريضة وهي إعادة احتساب الغرامات،

ستة أسابيع من العمل المتواصل والجاد والشاق، خلية نحل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، لم تهدأ إلا في نهاية الدوام الرسمي ليوم ٢٠٠٩/٤/٣٠.

ستّ رسائل شكر للرؤساء والزملاء الذين لولاهم لما وفقنا بهذا العمل:

- إلى الأب الروحي للمديرية "حضرة مدير الضريبة على القيمة المضافة" الذي ساعدنا برويته وبصيرته وتوجيهاته، على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي واجهتنا، وتزويدنا ما نحتاجه من موظفين مشكورين لمساعدتنا.
- إلى رئيس مصلحة العمليات "الجندي المجهول"، الأم التي لم تمنعها ولادتها لفتاة جميلة من إمدادنا بالمعلومات والتوجيهات، والتي ثابرت على الإجابة عن تساؤلاتنا حتى آخر يوم في شهرها، وتابعت توجيهنا خلال إجازة الأمومة، فأمدتنا بغذاء العمل وهي تمد طفلتها بالغذاء اللازم.
- إلى رئيس مصلحة التشريع والسياسات الضريبية التي لم يعقها عملها في ادارة مصلحتها من تخصيص معظم وقتها لمتابعة عملنا وتوجيهنا وبذل كل جهد لتسهيل عملنا والمساهمة في اتمامه.
- إلى الزملاء رؤساء الدوائر وخصوصا المعنيون منهم بعملية اعادة الاحتساب، لما أبدوه من صبر وروية في التعامل معنا، وتحملوا تأخرنا في امدادهم بالمعلومات اللازمة ومعالجة الأخطاء عند حدوثها.
- إلى المركز الآلي، والموظفين الذين تم تكليفهم بمساعدتنا، ومقدمي الخدمات الفنية، وكل من قام بمساعدتنا، من دون أن ننسى فريق الصيانة والحراسة.
- إلى موظفي دائرة التحصيل، عائلتي الثانية الذين لولاهم لما نجحنا في عملنا، فعلى عاتقهم تم إنجاح ٩٠٪ من عملية اعادة الاحتساب ، فثابروا على الدوام والسهر معي وأحياناً من دوني، مهملين أولادهم وحجب الاهتمام عنهم، وتاركين أهلهم وهم بحاجة ماسة الى رعايتهم، و متحملين "فشة خلقي".

كل هذا التعاون لم يكن ليتم لولا المحبة التي تجمعنا متمثلين بقول جبران خليل جبران: "العمل يكون فارغاً وبلا ثمر إن لم يقترن بالمحبة."

وأخص بمزيد من الشكر والامتنان بعض الموظفات اللواتي قدمن لي أقصى ما يمكن تقديمه من مساندة وتضحيات: هالة ونهى وديانا ويمنى وسعاد.

عبير شعبان
رئيسة دائرة التحصيل

"ملف المعوقين منهم ينتظر إعادته من وزارة الصحة"

عليا عباس عن تعويضات الأسرى المحررين: تم إنجاز كل الطلبات المستوفية الشروط القانونية

الوزير شطح ومديرة الصرفيات السيدة عليا عباس خلال اجتماع في شأن تعويضات الأسرى المحررين

من الملفات العالقة التي تم أخيراً حلّها في وزارة المال، ملف تعويضات الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية، الذي حظي باهتمام وزير المال الدكتور محمد شطح.

وفي هذا المجال، توضح مديرة الصرفيات في الوزارة السيدة عليا عبّاس، التي تولت العمل على انجاز هذا الملف، أنه تم إصدار قرارات تتعلق بدفع تعويضات الأسرى المحررين من السجون الإسرائيلية الذين أرفقوا بطلباتهم مستندات موثقة تثبت حالت الأسر وفقاً لما يأتي:

- **القرار ١/٧٧ تاريخ ٢٠٠٩/٢/١٢ (العدد ٥٨)**
- **القرار ٧٨ تاريخ ٢٠٠٩/٢/١٢ (العدد ٨٤)**
- **القرار ١٢٠/١ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٦ (العدد ٤)**
- **القرار ٤٠٧/١ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢ (العدد ٩)**
- **القرار ٤٠٨/١ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢ (العدد ٤٩١)**

وتشير عباس الى أنه "تمّ إنجاز الملفين التابعين للأسيرين سمير القنطار ونسيم نسر".

وتقول عباس أن ملف الأسرى المعوقين أرسل الى اللجنة الطبية الدائمة في وزارة الصحة العامة تحت الرقم ٣٣٧/١ تاريخ ٢٠٠/٢/١٣- (العدد ٣٩).

وتضيف أن "وزارة المال تعمل حالياً على توثيق حالة الأسر بالتنسيق مع الجهات التي يمكن أن تكون لديها معلومات حول هذا الموضوع في الملفات التي لا تحتوي مستندات موثقة تثبت بشكل حازم حالة الأسر".

وتخلص الى القول"بالتالي، تكون جميع الطلبات المستوفية الشروط القانونية قد أنجزت في ما عدا ملفات الأسرى المعوقين حيث سيصار الى إنجاز هذا الملف فور إعادته من وزارة الصحة العامة".

أعدّتها كلية الاقتصاد في الجامعة الاميركية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية

دراسة: اي زيادة على الـTVA يجب أن ترتبط بإجراءات تستهدف الفقراء والفئات المهمشة

زيادة الـTVA دونها شروط

شددت دراسة أعدتها كلية الاقتصاد في الجامعة الاميركية في بيروت بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية (مشروع بناء القدرات للحد من الفقر)، على أن "من المستحسن عدم استحداث اي زيادة على الضريبة على القيمة المضافة تحت الظروف الراهنة إلا في حال تنفيذ إجراءات تستهدف الفقراء والفئات المهمشة". وأوصت الدراسة بـ"تخفيض كلفة بعض المنتجات الاستهلاكية –كالمواصلات– التي تستهلك حصة كبيرة من دخل الاسر الفقيرة".

وأجرت الدراسة تحليلاً ميكرواقتصادياً عن تاثير رفع الضريبة على القيمة المضافة على الفقر والمساواة في لبنان، جاء فيه أن "اعتماد نظام الضريبة على القيمة المضافة (VAT بالانكليزية أو TVA بالفرنسية) منذ عام ٢٠٠٢ في لبنان قد اعتبر نجاحاً للتمويل العام. فقد شكل إيراد الضريبة على القيمة المضافة ٢٣,٦٪ من مجموع إيرادات الضرائب في لبنان للعام ٢٠٠٤ ونحو ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العام ٢٠٠٥".

وذكّر التحليل الذي أجراه كلّ من الدكتورة نسرين سلطي والدكتور جاد شعبان، بأن "الحكومة، في كانون الثاني ٢٠٠٧، وضمن مجموعة الإصلاحات التي قدمت في مؤتمر باريس ٣ لدعم لبنان، طرحت مشروع زيادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة من ١٠٪ الحالية إلى ١٢٪ في ٢٠٠٨، ثم ١٥٪ في ٢٠١٠، وذلك بهدف تغطية العجز في الموازنة الناتج عن خفض الإيرادات على أثر إجراءات تحرير التجارة".

وهدفت الدراسة إلى "تقدير حالات ارتفاع الضرائب بهذه النسبة وقياس التصاعدية (progressivity) والتنازلية (regressivity) لهذه السياسة بتقدير الأثر المباشر لهذه الزيادة على الاستهلاك الحقيقي للأسر". وقد استندت الدراسة على تحليل بسيط للتغير في الضريبة على القيمة المضافة مستخدمةً بيانات دفاتر الإنفاق للدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر – المسح المتعدد الاهداف للعام ٢٠٠٤ وبعض مؤشرات الأسعار.

وأضافت الدراسة "في ضوء وحدة نسبة الضريبة على القيمة المضافة في لبنان، نستطيع توقع أثر الزيادة المقترحة في نسبة الضريبة على القيمة المضافة على كمية الطلب والإنفاق للأسر بدراسة مرونة الطلب السعرية مما يمكننا من تقييم حالات زيادة نسبة الضريبة وقياس درجة التصاعدية والتنازلية لهكذا سياسة. كما ان تقدير مرونة الطلب والإنفاق سيجيب على التساؤل حول العدل في الإعفاءات الحالية للضريبة على القيمة المضافة مما يتيح لنا تقديم توصيات لإعفاءات أكثر فاعلية في الحد من اي الأثر تراجعي للضريبة على القيمة المضافة".

وتابعت"بالنظر إلى فئات الاستهلاك المتوافرة في بيانات المسح، نجد ان نسبة الإنفاق لاستهلاك الطعام تبلغ ٣٥٪ من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لدى الـ ٢٠٪ من الأسر الأكثر فقراً بينما تنخفض هذه النسبة مع ازدياد الغنى، تليها نسبة الإنفاق على المواصلات التي تشكل ٣٠٪ من استهلاك الأسر الفقيرة مقارنة مع ١٦٪ للأغنياء. أما حصة الاتصالات فترتفع مع الغنى لتبلغ ١٣٪ عند الأسر الـ٢٠٪ الأكثر غنىً". أما في ما يتعلق بمرونة الطلب، فقد أظهرت الدراسة ان "مرونة السعر الذاتي للمجموعة الاستهلاكية هي سلبية وبمعدل معقول كما هو متوقع، في حين ان مرونة الإنفاق ايجابية لجميع فئات المنتجات".

وعند دراسة أثر زيادة الضريبة على القيمة المضافة على الإنفاق الاستهلاكي للأسر، تبيّن، بحسب الدراسة، "ان ارتفاع الضريبة بنقطتين مئويتين سيؤدي إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي لدى الأسر الفقيرة بـ ١١٪ و١٩٪ للأسر الغنية. أما ارتفاع نسبة الضريبة إلى ١٥٪ فسيؤدي إلى المزيد من الانخفاض في الانفاق الاستهلاكي لكل الأسر مع نسبة أعلى للأغنياء منها للفقراء، مما يعني أن نظام الضريبة على القيمة المضافة الحالي متدرج بعض الشيء". بناء على هذا التحليل، اشارت الدراسة الى أن "نسبة اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى ($٢,٤ لليوم) سترتفع من ٨٪ الحالية إلى ١٠٪ اذا ما ارتفعت الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٢٪ وستبلغ ١٦٪ إذا ارتفعت الضريبة الى ١٥٪. أما نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى ($٤ لليوم) فمن المتوقع أن ترتفع من ٢٨٪ إلى ٣٥٪ و٤٧٪ إذا تم رفع الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٢٪ و١٥٪ على التوالي". ورأت الدراسة أن "تحليل مستوى العدالة في الإعفاءات الحالية يشير الى ان الإعفاءات على الأطعمة وغاز البيوتان هو ايجابي وتصاعدي، أما الإعفاءات على التعليم والكتب والنقل الجوي والرفاهية والمجوهرات فهو سلبي أو تنازلي، إلا ان الإعفاءات على التعليم، رغم انها ارتجاعية، غير انه من الأفضل الإبقاء عليها في المدى القصير بسبب اعتماد لبنان على الرأس المال البشري".

بناء على هذه الملاحظات، خلصت الدراسة إلى ان "زيادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة من ١٠٪ إلى ١٢٪ في لبنان سيكون لها أثر محدود على الأسر الشديدة الفقر لان الإعفاءات الحالية على الطعام والغاز هي ملائمة للفقراء، إلا ان الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة سيكون لها اثر سلبي على وضع الأسر المتوسطة وتلك التي تعيش فوق خط الفقر مباشرة. فنسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر الاعلى في لبنان والتي تقدر حاليا بـ٣٠٪ من اللبنانيين قد ترتفع إلى ٣٥٪ وحتى ٥٠٪ إذا ارتفعت نسبة الضريبة على القيمة المضافة إلى ١٢٪ و١٥٪. هذه التقديرات هي تقديرات بحدها الأقصى إلا انها تستوجب بعض الاهتمام والرعاية". واعتبرت الدراسة أن "من المستحسن عدم استحداث اي زيادة على الضريبة تحت الظروف الراهنة إلا في حال تنفيذ إجراءات تستهدف الفقراء والفئات المهمشة". وأوصت "بحذف منتجات الرفاهية من لائحة المنتجات المعفاة من الضريبة والبحث في استراتيجيات لتخفيض كلفة بعض المنتجات الاستهلاكية –كالمواصلات– التي تستهلك حصة كبيرة من دخل الاسر الفقيرة".

نظام الصفقات والمناقصات العمومية
اصلاح... على خطين

كتب جاك شعراوي:

تعمل الحكومة اللبنانية منذ مدة على اطلاق عملية اصلاح لنظام الصفقات والمناقصات العمومية، وهذا الاصلاح يتم على خطين:

- خط متوسط المدى، يقوم على إصلاح الإطار القانوني، من خلال مشروع قانون المناقصات العمومية الجديد الذي سيحال على مجلس النواب قريباً، وهو مسار يستلزم وقتاً.
- المسار الثاني قريب المدى وسريع، هو تحسين نظام المناقصات العمومية الحالي، فنظراً الى التأخر في اقرار مشروع قانون المناقصات العمومية الجديد، وحرصاً من الحكومة اللبنانية على أن تفي، في انتظار اقراره، بتعهداتها في مؤتمر باريس ٣، في شأن إصلاح نظام المناقصات العمومية، كلفت وزارة المال المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (ITC-ILO)، بوضع دليل خاص بالصفقات العامة في لبنان، استنادا إلى الإطار القانوني الحالي الذي يرعى المناقصات العامة في لبنان لاسيما قانون المحاسبة العمومية ونظام المناقصات، إضافة إلى اعداد دفاتر شروط نموذجية (National Bidding Documents) يمكن أن تستخدم من قبل الإدارة اللبنانية في مجال الصفقات العامة.

إن أهمية هذا المشروع، بمساريه، تكمن في أنه سيعزز صدقيه الدولة اللبنانية حيال القطاع الخاص والمجتمع الدولي، ويجعل من نظام المناقصات اللبناني صالحاً للاستخدام في برامج التمويل الدولي. فلبنان هو واحد من البلدان القليلة التي لم تعتمد إلى دفاتر شروط نموذجية.

إن تمويل هذا المشروع يتم بواسطة منحة من البنك الدولي للبنان بعد حرب تموز ٢٠٠٦ بقيمة نحو مليون دولار لإقامة آلية لمراقبة أنشطة إعادة الأعمار والأموال المخصصة لها، وإصدار التقارير عنها. وهذه المنحة تغطي، إضافة إلى مشروع الصفقات العامة، المشاريع الآتية:

- اقامة نظام لمراقبة المساعدات واصدار التقارير عنها من أجل تأمين تنسيق هذه المساعدات وجعلها منسجمة مع الأولويات .
- تعزيز التنسيق بين المانحين لتعزيز فاعلية عملية اعادة الاعمار.
- استحداث آلية وطنية للمساعدات توفّر الشفافية في هذا المجال.

كل هذه المشاريع، ومنها موضوع إدارة الصفقات العامة (public Procurement) بمعناه الواسع، تصب في خانة واحدة، وهي تعزيز الشفافية. ووزارة المال تولي هذا الموضوع اهتمامها وعنايتها، في إطار رؤيتها لإصلاح المالية العامة وانسجاماً مع توجهاتها لترشيد الإنفاق وزيادة فاعلية المال العام.

ان الاطار القانوني الحالي للصفقات العامة في لبنان يعتبر قديماً، إذ يعود إلى مرحلة الاستقلال، وقد أدخلت عليه تعديلات وتحسينات طفيفة في الستينات والثمانينات من القرن المنصرم.

الخبير جدعون (الى اليمين) محاضراً في معهد باسل فليحان

مشاركون في احدى ورش العمل عن الصفقات والمناقصات

لا بد إذا من بذل جهد كبير لجعل الإطار القانوني للصفقات العامة في لبنان قادراً على تلبية حاجات دولة حديثة، ومنسجماً مع المعايير الدولية المتبعة، ومتلائماً مع الاتجاه نحو سوق عالمية للسلع والخدمات.

ان الصفقات العامة تحكمها حالياً مجموعة من النصوص القانونية المتفرقة والمتشعبة، من قوانين ومراسيم وقرارات ونظم، ولا توجد دفاتر شروط نموذجية للسلع والخدمات والأشغال الصغيرة، وهذا ما يجعل العملية معقدة وغير منظمة وغير شفافة. وهذه النصوص هي:

- قانون المحاسبة العمومية ١٩٦٣
- شروط عامة للمتعهدين ١٩٢٤
- دفتر الشروط والأحكام العامة ١٩٤٢
- نظام المناقصات ١٩٥٩
- إنشاء وتنظيم التفتيش المركزي ١٩٥٩
- شروط الاشتراك في الصفقات العمومية ١٩٦٦
- تصنيف المتعهدين ومكاتب الدروس ٢٠٠٢

أمام هذا الواقع، تعمل الحكومة اللبنانية على المسارين المذكورين في بداية هذا المقال. وفي اطار المسار الثاني الهادف الى تحسين نظام المناقصات العمومية الحالي، تم تحقيق التالي، بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي:

- من ٥ الى ٨ آب ٢٠٠٨: زار لبنان الخبير الدولي جورج جدعون المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (ITC-ILO) لدرس الوضع الراهن للاطارين القانوني والاداري للمناقصات العمومية في لبنان، وأجرى جدعون مشاورات مع الجهات المعنية.
- من ١١ الى ١٤ آب ٢٠٠٨: عقدت ورشة عمل تدريبية لمدة أربعة أيام، في معهد باسل فليحان، للتدريب على أفضل الأساليب والممارسات المتبعة عالمياً في مجال الصفقات العمومية، شارك فيها ٤٥ شخصاً من الادارات المعنية.
- في ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٨: استناداً الى خلاصات الخبير الدولي وورشة العمل، تم وضع مسودة دليل خاص بالصفقات العامة في لبنان، استنادا إلى الإطار القانوني الحالي الذي يرعى المناقصات العامة.

من ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٨ الى ٣١ منه: نظمت

- ورشة "تدريب للمدربين" في مجال الصفقات العمومية، في معهد باسل فليحان، استناداً الى الدليل الخاص بالمناقصات العامة والى دفاتر الشروط النموذجية التي وضعت. وشارك في الورشة ٢٥ شخصاً من الادارات المعنية، طلب منهم جميعاً ابداء ملاحظاتهم على الدليل والدفاتر والنموذجية.

في ٢١ نيسان ٢٠٠٩: جلسة مناقشة تمهيدية في

- السرايا يجري خلالها تقديم دفاتر الشروط والدليل الخاص بالصفقات العامة في لبنان للمشاركين وهم كبار المسؤولين في الدولة.

في ٢٢ و٢٣ نيسان ٢٠٠٩، عقدت ورشة عمل لمدة

- يومين، لعرض ومناقشة الصيغة النهائية التي وضعت في تشرين الأول ٢٠٠٨ استناداً الى ملاحظات الجهات المعنية.

إن أهم الآثار المرتقبة لهذه المبادرة الاصلاحية، تتمثل في توجيه وتنسيق عملية تقديم العروض باستخدام الدفاتر النموذجية، والتي من شأنها الحد من هدر الوقت والمال، فضلا عن (١) تعزيز الشفافية والكفاية في تنفيذ عمليات الصفقات العامة في ظل الإطار القانوني الحالي؛ (٢) وتحقيق مكاسب عملية من خلال تحسين فعالية تطبيق القوانين والمراسيم الحالية؛ (٣) وتوفير علاقة أفضل مع السوق من خلال مجموعة جديدة من دفاتر شروط وطنية نموذجية تعبر عن أفضل الممارسات وعن شروط متوازنة للعقود؛ (٤) إضافة إلى تسهيل تطبيق قانون جديد للمناقصات العامة الذي يتطابق مع التوجهات العالمية الحديثة في هذا المجال.

ولتحقيق ذلك، تتضمن خطة العمل مراحل عدة، أولها يقضي بالتحقق والتثبت من محتوى الدليل الوطني الخاص بالصفقات العامة ودفاتر الشروط النموذجية من خلال إطلاع كافة الجهات المعنية عليها؛ وصولا إلى وضع الصيغة النهائية لهذه المراجع واعتمادها على نطاق واسع بين موظفي القطاع العام المسؤولين عن المناقصات العامة والمكلفين الرقابة المسبقة واللاحقة وغيرهم، وإصدار هذه المراجع وتنظيم ورش العمل وحلقات التدريب اللازمة وذلك بغية تحقيق المكاسب المرتقبة نتيجة الاستعمال الرسمي من قبل الحكومة اللبنانية لوثائق الصفقات العامة الموافق عليها.

منير راشد: برامج لتحسين قدرات دول المنطقة لتطبيق الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة

كتبت كارين حداد:

تخلص دراسة أعدها الخبير منير راشد الى ضرورة "تطوير برامج تدريبية في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا يهدف الى تحسين القدرات الموجودة لديها، لكي تتمكن من تطبيق الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة".

وتأتي زيارة راشد لمعهد باسل فليحان من ضمن المرحلة الأولى من مشروع "تطوير أدوات تنمية القدرات للحوكمة المستدامة" والذي يديره المعهد من خلال هبة من البنك الدولي بقيمة ٣٣٠,٠٠٠ دولار أميركي وهي مخصصة لدعم قدرات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتوفير تدريب متخصص عالي الجودة في مجال الإدارة المالية.

ويقول راشد لـ"حديث المالية" إن "موضوع الدراسة هو تحسين الطاقات ودعم القدرات في مجال إدارة المالية العامة، وهي أجريت بتمويل من البنك الدولي".

ويضيف "في السنوات الماضية تركز الإهتمام على تقويم المشاكل التي تواجه الدول في إدارة المالية العامة ولكن لم يكن ثمة تركيز في مجال التدريب على تحسين القدرات في إدارة المالية العامة". ويذكّر بأن "إدارة المالية العامة تشمل إدارة الايرادات، وإدارة النفقات، والتركيز الأساسي هنا هو على إدارة النفقات. وثمة حاجات عدة في هذا المجال وهي تتلخص في خمسة مواضيع: إعداد الموازنة، وتنفيذ الموازنة، والمحاسبة المالية، والتدقيق المالي (ينقسم إلى قسمين، داخلي وخارجي)، والتكنولوجيا في إدارة المالية العامة".

ويوضح راشد أن "الهدف من المشروع الذي تندرج ضمنه الدراسة، والذي يتوجه الى كل دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، هو تطوير القدرات في الإدارات وخصوصاً في وزارات المالية، بشكل مستديم ودوري، أي تطوير برنامج للتدريب مدعوم من البنك الدولي والدول نفسها، بهدف رفع المستوى في إدارة المالية العامة".

ورداً على سؤال عن كيفية اجراء الدراسة، يشرح راشد "الموضوع واسع جداً، والإدارة المالية العامة كما ذكرت تتكون من خمسة مواضيع أساسية، وضمن كل موضوع ثمة مواضيع أخرى. وقد امضيت الفترة الأولى من عملي على هذا المشروع في إعداد إستمارة تتكون من مئة سؤال، تشمل مواضيع إعداد الموازنة، والإنفاق، وكيفية الإنفاق، ونوعية الحسابات المتوافرة في الدول، وتطبيق وإستعمال التكنولوجيا في الإدارات المالية. كما وجهت اسئلة عن قدرات الدول في إعداد الكوادر في هذه المجالات، بمعنى ما هي القدرات التدريبية المتوافرة في هذه الدول". ويتابع "هذه الإستمارة وزعت على جميع الدول في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. كان التجاوب مع الاستمارات جيداً ولكن لم يكن كاملاً. بالاضافة إلى ذلك زرت أربع دول هي الأردن ومصر والمغرب، وطبعاً لبنان، وأجريت خلال زياراتي لقاءات في وزارات المال وتحديداً في الدوائر والأقسام التي تعنى بإعداد الميزانية وتنفيذها وبالرقابة والتدقيق وغيرها".

الخبير منير راشد

ويشير راشد الى أن "ما قدمته الدراسة هو التعرف على عمق المشاكل والنقص في أسلوب إدارة المالية العامة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهذا التقويم يستند الى مقارنة الأساليب المعتمدة في كل دولةً مع المؤشرات التي تعتبر ذات مستوى عالمي مقبول".

ويضيف أن "الإستنتاج هو أن ثمة نقصاً كبيراً لدى الدول العربية ودول الشرق الأوسط في الأساليب المتبعة مقارنةً بالأساليب المتبعة عالمياً. فعلى سبيل المثال، دول كثيرة في المنطقة لا تقوم بالتدقيق الخارجي الكافي ولا تقوم بإعداد تدقيق سنوي، ودول عدة لديها نواقص في مجال تنفيذ الموازنة ومشاكل في كيفية شراء حاجات الدولة من السوق المحلي والسوق العالمي، فثمة توجه في الوقت الراهن الى تبني المركزية في المشتريات، لان ذلك يتيح الحصول على أسعار أفضل وتحسين إدارة المخزون. كذلك تبيّن من خلال الدراسة أن أياً من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لا تطبق أسلوب موازنة الأداء. بعض الدول، ومنها لبنان، قام بتطبيقها جزئياً وليس كلياً. ثمة أيضاً مواضيع أخرى: مثلاً، معظم الدول تعاني مشاكل في إدارة السيولة".

ويشدد على أن "توصّل الدول إلى تطبيق الأساليب الحديثة، يستلزم أن تتوافر القدرات داخل المؤسسات والوزارات. والهدف من هذا المشروع هو تطوير برامج تدريبية في دول المنطقة كلها، يهدف الى تحسين القدرات الموجودة لديها، لكي تستطيع أن تستوعب وتطبق الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة".

ويضيف "انطلاقاً من الزيارات والاستمارات، أصبحت لدينا معرفة بمدى حاجة الدول. طبعاً، في الإستمارات، طرحنا على الدول ما هي أولوياتها في ما يتعلق بتحسين إدارة المالية العامة. البعض قال ان أولويته إدارة السيولة، والبعض الآخر قال انها إدارة الدين، فلبنان مثلاً دولة تواجه ديناً مرتفعاً".

ويلفت الى ان "الهدف من المشروع كان اقتراح أساليب يمكن استعمالها لتطوير القدرات". ويرى في هذا المجال أن "من المهم جداً في رأيي استدامة التدريب واستمراريته".

ويلاحظ أن "دول المنطقة لا تملك كلها القدرة على بناء القدرات المتوافرة لديها، وذلك جراء نقص في حداثة الأساليب". ويقول إن "أهمية الإستمارات التي اعددناها تكمن في أنها تحدد طبيعة المشكلة التي يواجهها البلد، فيعرف كل بلد ماهية نقاط ضعفه، وعلى أساس ذلك تبدأ عملية الاصلاح".

وكيف يقوّم الجهد الذي قام به معهد باسل فليحان في هذا المجال، وهل يعتقد أنه أعطى ثماره في الادارة المالية يجيب راشد "ثمة حتماً جهد قام ويقوم به معهد باسل فليحان، واذا كان العمل الذي قام به المعهد لم يعط كل ثماره بعد، فهو على الطريق الصحيح ليصل إلى مرحلة متقدمة في الإدارة المالية".

زارت بيروت للاستفادة من تجربة معهد باسل فليحان في انشاء نظيره الفلسطيني

نائبة وزير المال الفلسطيني لـ"حديث المالية": الاصلاحات تبقى حبراً على ورق اذا لم تقترن ببناء قدرات الموظفين

السيدة منى المصري، نائبة وزير المال الفلسطيني

من ألوان الجدران، وصولاً الى الى التعاون التدريبي، مروراً بالتجهيزات اللازمة وتكوين فريق العمل وتنظيم الامور الادارية وحفظ السجلات والارشفة والمحاسبة، تريد نائبة وزير المال الفلسطيني السيدة منى المصري الاستفادة من خبرة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في عملية انشاء المعهد المالي الفلسطيني، فـ"التجربة متشابهة" بين المعهدين، على ما قالت المصري لـ"حديث المالية" خلال زيارتها لبيروت.

المصري، التي زارت المعهد في اطار المشروع المشترك بين وزارة المال الفلسطينية والوكالة الفرنسية للتعاون التقني الدولي بين وزارات الاقتصاد والمالية (ADETEF)، واستمعت الى شرح مفصّل عن أساليب العمل فيه وعن برامجه التدريبية، وأجرت محادثات مع مسؤوليه، اضافة الى زيارتها وزير المال الدكتور محمد شطح، أوضحت أنها تسعى الى أن تحدد، من خلال تجربة المعهد اللبناني، "أفضل الطرق لانشاء المعهد الفلسطيني: هل من المستحسن أن يكون في مبنى واحد متكامل، ام في مباني عدة موزعة في مناطق جغرافية، وما هي التجهيزات التي يحتاج اليها التدريب فعلياً".

وتابعت "لا يهمني أن أنشىء مبنى ضخما بل أن نستفيد من الموازنة ومن الدعم الذي سنحصل عليه من الحكومة الفرنسية، في المجال الذي أنشىء المعهد لأجله وهو رفع كفاية العاملين في القطاع المالي في السلطة الفلسطينية".

واشارت المصري الى أن البحث مع مسؤولي المعهد اللبناني تناول أيضاً "مجالات التعاون التدريبي، وامكان تدريب المدربين الفسطينيين في لبنان".

بحسب المصري، "العمل التدريبي في الادارة الفلسطينية يتم حالياً تحت اطار معهد التدريب ولكن من دون الانشاء المادي للمعهد". وأضافت "نحن لم نصل بعد الى مرحلة التدريب، بل هي لا تزال في حدها الادنى اذ ما زلنا في طور الانشاء". وتوقعت "التمكن هذه السنة من تأمين المقر، من أجل نجاز الانشاء المادي".

وأشارت المصري الى أن المعهد "شخّص المجالات التي ثمة حاجة فيها الى تدريب، وكذلك تم تشخيص المجالات والمشاريع الجديدة التي ثمة حاجة فيها الى مساعدة استشاريين، كمشروع حوسبة الاجراءات الجمركية وانشاء الحاسوب الضريبي، وهو البرنامج الذي يدير حسابات المكلفين والضرائب".

كذلك كانت للمعهد، وفق ما قالت المصري، "مساهمة كبيرة في ايجاد وصف لكل قطاع، من حيث الخلفيات النظرية والقوانين، ونوع التدريب الذي يجب ان يأخذه والزمن المستغرق والمهمات الأساسية التي يجب ان يتسلمها".

وشددت المصري على أن "بناء قدرات الموظفين هو مفتاح أي نجاح". وأضافت "مشكلتنا الرئيسية تكمن في القدرات المهنية للموظفين، وفي الضوابط التي تحكم السلوك".

وتابعت "أحلامنا كبيرة جداً ونعمل على اصلاحات، واذا لم نتمكن من ان نبني قدرات الموظف ليواكبها، ستفشل وستكون مجرّد حبر على ورق ولن تحقق رضى متلقّي الخدمة، ولا الحماية الكافية للمال العام".

وقالت "نحاول العمل على مجموعة كبيرة من الاصلاحات، منها اعادة هيكلة للوزارة شملت وستشمل جميع الموظفين الماليين الذين يعملون في كل الوزارات".

وأضافت "تمكنّا في المدة الاخيرة من ان ننشىء حساب الخزينة الموحد الذي تتدفق عليه كل الايرادات، ويفترض ان تمر عبره كل النفقات، وقطعنا شوطا كبيرا في هذا المجال، ونأمل العمل بحساب الخزينة الموحد في ٢٠١٠ بحيث تكون ادارة المال العام في علبة واحدة او خزنة صغيرة واحدة".

وتحدثت عن "مجموعة اصلاحات في نطاق الايرادات، فقد عملنا لسنوات على ضبط الانفاق العام، لكن في هذه المرحلة نركز كثيرا على الشق الاهم وهو الايرادات من خلال بناء الاجراءات الصحيحة وبناء قدرات الموظف بالتزامن من خلال التدريب، لرفع كفاية الموظفين وتعريفهم اكثر بالادارة وحل المشاكل والازمات ووضع برامج العمل وادارة الموظفين وايصال المعلومة وبرنامج التدريب للموظف قبل مباشرته العمل".

وأضافت "نعمل على بناء برنامج محاسبي، سيكون، عندما ينتهي، واحدا من أكثر البرامج تطوراً في المنطقة، ونأمل أن تستفيد منه أيضاً دول أخرى في ادارة المحاسبة العامة وحساب الخزينة.

ونعمل على تطوير الرقابة المالية والتدقيق الداخلي من طريق برامج تدريبية، وحاليا وصلنا الى المرحلة الثانية منها، وهي شملت المراقبين الذين يعملون في اجازة الصرف ومتابعة الحسابات حتى الحساب الختامي".

وتابعت "نعمل كذلك على انشاء ادارة تدقيق داخلي تقوم بمهام فحص النظام ووجود الضوابط وأنها مطبقة وملائمة، وقد حققنا نجاحا كبيرا في ذلك، وأخيراً كانت عندنا تجارب مع شركة كبرى وأنهوا التدريب الاساسي النظري في مواقع العمل وحاليا مهام التدقيق اصبحت على مدى سنة بالتشارك مع شركة كبرى لضمان تطبيق المنهج الذي درسوه والافادة منه ليصير لدينا في العام ٢٠١٠ دائرة تدقيق داخلي تطبق أفضل الممارسات".

وقالت "لدينا في الوقت الراهن مشروع لتحديث سجلات الأملاك العقارية، وقد قدمنا اقتراحاً للحصول على تمويل، والهدف هو حماية هذه السجلات من التلف، اضافة الى تطوير وتحديث مسكها وتقديم الخدمة للجمهور بشكل مرض".

بحث في التعاون مع المغرب

تعزيزاً للتعاون وتبادل الخبرات بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استقبلت وزارة المال ومعهد باسل فليحان في ٦ و٧ نيسان الفائت، مدير الشؤون الإدارية في وزارة الاقتصاد والمال المغربية عمر فرج، في زيارة رسمية لبيروت تمّ التباحث خلالها في إمكانات التعاون للفترة المقبلة لاسيما في مجال التدريب.

تكليف استشاري وضع الخرائط لمقرّ موحّد للادارة المركزية في مرفأ بيروت

المكاتب والمباني الجمركية... بالايجار أو "غير صالحة"!

■ في العريضة والعبودية والمصنع والقاع والبقيعة
مباني الجمرك متهالكة أو ضيّقة أو تقع في وسط البلدات

كتبت مايا ملحم:

عندما يكتمل تشييد المبنى الجمركيّ الموحّد في مرفأ بيروت، لن يعود المكلف مضطراً الى تكبّد عناء الانتقال بمعاملته بين فروع الإدارة، ولن تعود إدارة الجمارك مضطرة الى أن تنفق سنوياً ملايين الليرات لقاء عقود استئجار المباني والمكاتب الجمركيّة الحاليّة، الأمر الذي يشكل هدراً للمال العام.

وهذا المبنى الموحّد الذي تسعى إدارة الجمارك إلى إقامته، يضم الإدارة المركزية ومختلف فروعها في بيروت، بغية تأمين الأمكنة الملائمة واللائقة للموظفين.

وبالفعل، وافق مجلس الوزراء بقراره الرقم ١٢١ تاريخ ٢٠٠٨/٣/١٨ على ذلك وكلّف مجلس الإنماء والإعمار تنفيذ هذا المشروع لكي يضم مكاتب المجلس الأعلى للجمارك ومديرية الجمارك العامة ومديرية إقليم جمارك بيروت ومصلحة الأمانة الرئيسية والمركز الآلي الجمركي.

وقد باشر هذا المجلس بتكليف مكتب استشاري لوضع الدراسات الفنية والخرائط الهندسية اللازمة بالتنسيق مع لجنة من موظفي الجمارك مهمتها تحديد المساحات اللازمة لمكاتب الموظفين وتوزيع الغرف وخلافه.

في موازاة ذلك، فان الوضعية الحالية للمراكز الجمركية الحدودية تحتاج هي الأخرى الى اعادة نظر، اذ أن بعضها متهالك، وبعضها الآخر غير صالح، من الناحية الجغرافية، أو من ناحية المساحة، لاستمرار العمل الجمركي:

مبنى جمرك العريضة الحدودي: يضم المبنى الحالي المكتب والمفرزة وهو متهالك وغير صالح على الإطلاق وأصبح مصدر خطر داهم على حياة الموظفين والمسافرين العابرين. وبعد عدة مراسلات ومراجعات إدارية مع وزير المال ومجلس الإنماء والإعمار، قرر مجلس الوزراء الموافقة على هدم هذا المبنى وتشييد مبنى بديل، وعلى تكليف مجلس الإنماء والإعمار القيام بهذه المهمة. (قرار مجلس الوزراء رقم ٣٨، تاريخ ٢٢ حزيران ٢٠٠٦).

وتقوم الإدارة بمتابعة الموضوع مع مجلس الإنماء والإعمار للإسراع بإنجاز العمل المطلوب. وبالفعل، فقد جرى تزويد هذا المركز ببيوت جاهزة لإقامة وعمل الموظفين وإنشاء هنغار حديدي بدلاً من الهنغار الحالي، وتم خلال شهر أيّار ٢٠٠٩ هدم هذا المبنى بعد أن انتقل الموظفون إلى هذه البيوت الجاهزة، تمهيداً لتشييد مبنى جديد بعد أن أصبحت الخرائط والتصاميم الهندسية جاهزة وذلك وفقاً للمواصفات المعمول بها في المباني الحدودية في أوروبا.

مبنى جمرك العبودية الحدودي: يضم المبنى الحالي المكتب والشعبة والمفرزة، وهو لا يصلح لاستمرارية العمل الجمركي، إذ أنه يقع وسط بلدة العبودية، وقد وافق مجلس الوزراء أيضاً على تشييد مبنى بديل على قطعة أرض محاذية للنهر الكبير الفاصل بين لبنان وسوريا، وبعد أن تمّ استملاكها بموجب المرسوم النافذ حكماً رقم ٥٧٤، تاريخ ٢٧ تموز ٢٠٠٨، وتقوم الإدارة بمتابعة التنفيذ مع مجلس الإنماء والإعمار.

مركز المصنع: غير صالح لاستمرارية العمل الجمركي

في مرفأ بيروت

مبنى جمرك البقيعة الحدودي: يضم مفرزة البقيعة، وثمة مشروع لإعادة تأهيل هذا المركز وإنشاء عنبر (هنغار) للمسافرين، على أن يتم قريباً فتح المعبر الواقع على جسر قمار فوق النهر الكبير الفاصل بين لبنان وسوريا للمشاة في المرحلة الأولى، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك، ويقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ هذا المشروع.

مبنى جمرك القاع الحدودي: يضم المبنى الحالي المكتب والمفرزة، وهو لا يصلح لاستمرار العمل الجمركي فيه، وقد تمت مراسلة المديرية العامة للطرق والمباني من أجل تشييد مبنى جديد ومتقدّم بمحاذاة الحدود السورية، إذ أن هذا المبنى يقع وسط البلدة ولا يمكن في ظل هذا الواقع، القيام بعمل جمركي سليم، وثمة مساع حثيثة تقوم بها هذه المديرية العامة لتشييد هذا المبنى بعد تقديم دراسة عن واقع العقارات الواقعة بمحاذاة الحدود السورية.

مبنى جمرك المصنع الحدودي: يضم الدائرة والشعبة والمفرزة، وهو غير صالح لاستمرارية العمل الجمركي، لأسباب عدة أهمها:

- الموقع الجغرافي غير المناسب.
- ضيق الأمكنة والمكاتب فيه.
- عدم وجود باحات و"هنغارات" لركن الشاحنات المحمّلة بالبضائع ولإجراء المعاينة الجمركية عليها، ونتابع السعي مع مجلس الإنماء والإعمار من أجل تجهيز الباحة الشمالية للمبنى وتخصيصها لمعاينة البضائع المستوردة.

لذلك يستحسن نقله إلى مكان آخر بمحاذاة الحدود اللبنانية السورية في المنطقة التي تُعرَف بـ "مقلب المي".

تجدر الإشارة إلى أن ثمة اتفاقية إنشاء مركزين حدوديين مشتركين بين لبنان وسوريا، أحدهما في جديدة يابوس ويضم مركز جمارك المصنع، والآخر في منطقة تحويرة الشيخ عياش في عكار ويضم مركز جمارك العبودية، وكان قد عهد إلى لجنة مشتركة بين البلدين، بمتابعة الموضوع، وما تزال إدارة الجمارك تنتظر قرار الجهات المختصة للشروع في التنفيذ، علماً بأن الجانب السوري قد انتهى من تشييد المبنى الخاص بالجمارك على قطعة الأرض الواقعة بين إدارة الهجرة والجمارك السوريّة في منطقة جديدة يابوس.

٢٠ دورة تدريب جمركية في النصف الاول من ٢٠٠٩

نظّم معهد باسل فليحان بالتعاون مع إدارة الجمارك اللبنانية في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ ما يناهز ٢٠ دورة تدريب في بيروت وطرابلس وشتورة، وقد بلغ إجمالي المتدربين في هذه الدورات ٥٥٠ مشاركاً من الجمارك.

احدى الدورات التدريبية الجمركية

وتناولت الدورات مواضيع تحليل صورة جهاز الكشف بالأشعّة، ومكافحة التهريب والإجراءات الجمركية، وتقنيات تفتيش الحاويات ووسائل النقل البرّي، والتحليل واستقصاء المعلومات، والسلائف والمخدرات وكيفية التعرّف عليها.

برنامجان تدريبيان عن "الإصلاح المؤسسي"

تعاون معهد باسل فليحان مع "العربي للتخطيط" أول الغيث...

المشاركون في برنامجي المعهد العربي للتخطيط

بعد أربعة أشهر من توقيع مذكرة التفاهم بين معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في لبنان والمعهد العربي للتخطيط في الكويت، في كانون الثاني ٢٠٠٩، استضاف المعهد اللبناني في أيار الفائت برنامجين تدريبيين عن "الإصلاح المؤسسي" نظمهما المعهد العربي، في اطار التعاون الذي نصت عليه المذكرة.

الحلقات التي أدارها خبراء عرب، انتهت الى منح المشاركين في البرنامج شهادات تخصصية.

البرنامجان أقيما على دفعتين، فالأسبوع الأول تناول موضوع "مؤشرات البيئة المؤسسية"، وركزّ على منهجيات قياس المؤسسات ومتطلباتها البيانية والمؤشرات وأدوات الاستبيان المستخدمة في بناء المؤشرات.

وقال منسّق البرنامج الدكتور وليد عبد مولاه إن البرنامج "هدف إلى تعريف المشاركين بمكوّنات البيئة المؤسسية وعلاقة المؤسسات بالتنمية، وركّز المحتوى على كيفية صوغ المؤشرات المؤسسية وبنائها، وكيفية تحليل وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية للمؤسسات".

أما البرنامج الذي أقيم في الأسبوع الثاني، فتناول "سياسات الإصلاح المؤسسي"، وتطرق إلى المفهوم الاقتصادي للمؤسسة ودورها في التنمية الاقتصادية والمنظومة العامة لإدارة الحكم والمساءلة الداخلية والخارجية للحكومة وزيادة النزاهة ومكافحة الفساد.

وقال منسّق البرنامج الدكتور أحمد الكواز إن البرنامج هدف الى التعريف بكيفية ربط الأداء التنموي بعوامل السياسات الاقتصادية والعوامل المتعلقة بالمنظومة العامة لإدارة الحكم والعوامل المؤسسية المرتبطة بها، وكيفية تقويم سياسات وبرامج الإصلاح المؤسسي التي اتبعتها الدول العربية، وكيفية التعرف على الإصلاحات المطلوبة في إدارة المؤسسات والتي من شأنها أن تُساهم في تحسين الأداء التنموي.

وكان المعهد العربي للتخطيط أقام في بيروت في آذار الفائت مؤتمره الدولي الثامن، تحت عنوان "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، وقد افتتحه وزير الدولة الدكتور خالد قباني ممثلاً رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، بمشاركة مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية في جامعة الدول العربية، ممثل الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الدكتور إبراهيم السَّوري، والمدير العام للمعهد العربي للتخطيط الدكتور عيسى الغزالي.

وعلى هامش المؤتمر، استقبل السنيورة الدكتور الغزالي، يرافقه السيد كريم درويش. ونقل الغزالي عن الرئيس السنيورة قوله إن "موضوع المؤتمر ينسجم مع طبيعة المرحلة الراهنة وخصوصا ان ثمة جدلاً علميا وسياسيا كبيراً في العالم في شأن العلاقة بين القطاعين وأيهما يجب ان تكون له الكلمة الفصل في السياسات العامة وخطط التنمية".

وحضر الجلسة الختامية للمؤتمر وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني الدكتور ماريو عون، بصفته رئيس الدورة الثامنة والعشرين لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

معهد باسل فليحان انضم الى حملة اعادة تصنيع الأوراق المستعملة

في اطار اهتمامه بالبيئة وبالمحافظة عليها على الأصعدة كافة، انضم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي الى حملة "مستهلك الورق المتنبّه" Papivore Malin الوطنية التي أطلقتها جمعية الأرض – لبنان في العام ١٩٩٥.

وتهدف الحملة إلى التربية على فرز النفايات الورقية من أجل حلّ مشكلة النفايات المنزليّة الصلبة. وقد تطوّر مشروع Papivore Malin في حزيران ٢٠٠٦ إلى حملة وطنية للتدريب على الفرز والتدوير (N.I.S.R Campaign)، وهي تهدف إلى التربية الشعبيّة على الفرز من المصدر بطريقة موحّدة على الأراضي اللبنانيّة كافة.

وتم توزيع مستوعبات "Papivore Malin" التي تحمل معلومات وإرشادات بيئية على كل المكاتب والقاعات في مبنى المعهد المالي لرمي الأوراق المستعملة بهدف إعادة تصنيعها وبالتالي المحافظة على الأشجار.

إعادة إطلاق الدورات الإقليمية الجمركية

بدأت في حزيران ٢٠٠٩ أولى الدورات الإقليمية الجمركية للعام ٢٠٠٩ بالتعاون بين المجلس الأعلى للجمارك ومعهد باسل فليحان ومنظمة الجمارك العالمية.

وكانت هذه الدورات قد توقّفت إثر حرب تموز ٢٠٠٦ وتعذّر إعادة إطلاق البرنامج السنوي. أما دورات العام ٢٠٠٩ فبدأت مع موضوع "العبور وإعادة النقل".

وتستمر هذه الدورات خلال صيف وخريف ٢٠٠٩ في مواضيع "تدريب المدرب" و"التعامل مع الدبلوماسيين".

المهنة ترجمان... بـ"قناع" اقتصادي!

كتبت كارين حداد:

بسمّاعات الترجمة، تصلنا أصواتهم، أو اصواتهنّ، في المؤتمرات الاقتصادية والمالية. بسرعة، وفي اللحظة نفسها، من غرفتهم الزجاجية الصغيرة، ينقلون الى اللغة التي نفهمها، أصعب المصطلحات، وأدقّ العبارات، وبفضلهم، يتابع كثر، أهم المحاضرات والمداخلات.

بالسمّاعات

كيف يعمل المترجمون الفوريون الذين يعملون في المؤتمرات الاقتصادية والمالية، وما هي مؤهلاتهم، وهل هم متخصصون في المادة التي يتولون ترجمتها؟
بحسب مدير معهد اللغات والترجمة ومدرسة الترجمة في جامعة القديس يوسف الدكتور هنري عويس، ليس المطلوب ممن يتولى الترجمة في المؤتمرات الاقتصادية "ان يكون متخصّصاً في الاقتصاد، بل ان يكون متخصّصاً في الترجمة الفوريّة وإن يعدّ اعداداً جيّداً المؤتمر الذي سيتولى ترجمته". ويضيف "المترجم، عموماً، يرتدي اثناء عمله المحترف اقنعة متعدّدة ويؤدّي ادواراً متنوّعة منها قناع الاقتصاد أو دور الطب فلا يقال اقتصادي أو متخصّص في الاقتصاد يمارس الترجمة الفوريّة إنّما يقال ترجمان أو مترجم فوري يمارس في مؤتمر محدّد حول الاقتصاد الترجمة الفوريّة في ميدان الاقتصاد وينسحب الامر على ميادين المعارف كافّة". ويعتبر عويس أن "الحلّ هو في اشتغال اهل مهنة الترجمة الفورية أو التحريريّة في مجال الترجمة وابعاد الفضوليين والمتطفلين، بحجة معرفتهم او لربّما اختصاصهم في الاقتصاد أو الطب الخ...، عن اختصاص الترجمة القائم في ذاته وقد قيل اعطِ خبزك للخباز ولو اكل نصفه". وهل ثمة احصاءات عن عدد المترجمين الذين يتولون الترجمة الاقتصادية ومؤهلاتهم يقول عويس "هذه التخصصيّة ما زالت بعيدة المنال فنحن لم نزل في "معركة" ابعاد المتطفلين والمنتفعين عن المهنة قبل ان ننظمها في تخصصات واضحة الحدود والمعالم".

ديانا عبود، التي تعمل في لبنان مع جهات متعددة (منظمات الأمم المتحدة، الوزارات، المنظمات الأهلية، إلخ...) وتسافر كثيرًا، هي واحدة من أبرز المترجمات المعتمدات في المؤتمرات الاقتصادية والمالية. وعبود، الحائزة شهادة في الترجمة الفورية، والتي تعكف على إعداد أطروحة دكتوراه، ودرست في مدرسة الترجمة بيروت التابعة لجامعة القديس يوسف، وتعلّم فيها أيضًا. تقول "أنا أهتمّ كثيرًا بالشؤون الاقتصادية والمالية وهذا النوع من المواضيع هو من مواضيع المطالعة الأساسية لديّ. كما أنّي عملت كثيرًا على تأمين الترجمة الفورية لورش عمل خاصة بمركز المساعدة التقنية لمنطقة الشرق الأوسط (ميتاك) التابع لصندوق النقد الدولي ومقرّه في بيروت".
وترى عبود أن "الترجمة الفورية هي هي، سواء أكانت اقتصادية أو طبية أو سياسية... فتقنية الترجمة الفورية لا تختلف. يجب اكتسابها برأيي ثم يمكن العمل على المعرفة الضرورية في مجال محدّد كالاقتصاد مثلاً".
وتضيف عبود "يجب التحلّي بمعرفة دنيا للمفاهيم الاقتصادية والمالية".

أما سليمى غريّب بستاني، التي تعمل مع الوزارات والدوائر والقطاع الخاص بشكل أساسي والقطاع المدني "الناشط جدا"، فتقول "لا نجد في لبنان مترجمين متخصصين في مادة واحدة بل ثمة اشخاص قد يميلون إلى موضوع أكثر من غيره أو يبتعدون عن موضوع أكثر من غيره".

وتضيف بستاني، التي درست الترجمة الفورية في جامعة القديس يوسف: "مع اختلاف المواضيع، تختلف الترجمة في مصطلحاتها التقنية وفي المقاربة المعتمدة، أما التقنيات فلا تتغيّر ابداً لأنها هي هي في كافة المؤتمرات". وتشيرالى ان" المؤتمرات، ولو جاءت في الموضوع نفسه، فهي تختلف بشكل كبير في المضامين والمتحدّثين وطرق المعالجة". وترى بستاني أن "لا يمكن للمترجم أن يتابع سير المؤتمر أو أن يترجم نصاً إذا كان بعيداً عن مضمونه فلا بدّ له من التشبّع من المضمون قبل البدء بالعمل".
وتلاحظ عبود أن "مجالات الترجمة الاقتصادية والمالية كثيرة وجيدة في عالم بات اقتصاديًّا بامتياز وفي بلد

صعوبـات الترجمة الفوريـــة

ما هي أهم الصعوبات في عمل المترجمين الفوريين، وأيهما أسهل: الترجمة الفورية أم الترجمة التحريرية.

تجيب ديانا عبود "الصعوبة الأساسية تمكن في اللكنات المختلفة التي علينا التعامل معها في الترجمة الفورية وسوء صياغة بعض النصوص بالنسبة إلى الترجمة الكتابية. أمّا أيّهما أسهل، فلا أستطيع أن أجيب، فالترجمة الفورية هي ما أحبّ".
أما بستاني فتقول "لكل من الترجميتين صعوبات وسهولات: فالترجمة التحريرية تعطي المترجم إمكان البحث والتأني والتدقيق والمراجعة ولكنها تكون أكثر تطلباً لجهة المصطلحات المعتمدة وتطابق التراكيب... بينما الترجمة الفورية آنية تعتمد بشكل اساسي على نقل المرسلة وإفهام المستمع للموضوع والدخول قدر المستطاع في التفاصيل، ولكنها أيضاً تتأثر بشكل كبير بمنطق المتحدّث وسرعته في دفق الكلام ولهجته في اللغة المنطوقة وسهولة فهمه وترابط أفكاره، لأن المترجم الفوري مضطر إلى اللحاق به".

ديانا عبود خلال الترجمة الفورية لأحد المؤتمرات

كلبنان يشهد ورشة إصلاح وإنعاش اقتصادي ومالي".
أما بستاني، التي سافرت للترجمة في مؤتمرات في دول الخليج العربي و فرنسا وبريطانيا وإيرلندا وسنغافورة ومكاو (الصين)، فترى هي الأخرى أن ثمة مجالات جيدة للعمل في الترجمة الاقتصادية والمالية، "فالمؤتمرات المالية والاقتصادية مجال عالي الأهمية ويجمع الكثير من الأطراف لا سيما حالياً في خضم العالم المعولم الذي نعيش فيه والذي يكون فيه الحدث في أي مكان من العالم يؤثر على الأقطار كافة".
ولكن، في بعض المجالات، كالطب والاقتصاد والأمور العلمية مثلاً، ثمة مستجدات يومية، وكل مدة ثمة اختراعات أو اكتشافات أو دراسات أو مصطلحات جديدة، فكيف يتم تعريب هذه المصطلحات، وهل من مرجع معترف به في هذا المجال وكيف تواكب اللغة العربية التطور في هذا المجال؟

يقول عويس عن ذلك "لا شك في ان حيويّة الانشطة المعرفية في الطب مثلاً والاقتصاد وسائر ميادين المعرفة تنعكس على استعمالات اللغة ومصطلحاتها والعربية والحمد لله تواكب هذه الحيوية وتضمها اليها نظراً لطاقات العربية الهائلة على استيعاب الجديد عن طريق الاشتقاق والنحت والتعريب فالعربية بالف خير وهي تواكب الجديد والمستحدث بالرغم من عدم توحيد المصطلح والالتزام بالعمل به فالمجامع العلميّة متعدّدة وهذا اثراء ونعمة ولكن لا بدّ من طريقة لتوحيد الجهود من غير المساس بخصوصيات استعمالات العربية المتنوعة على غرار ما يتمّ بين المشرق والمغرب".
ديانا عبود، التي تعتمد بصورة خاصة مصطلحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تقول عن مسألة مواكبة المصطلحات الجديدة "أبقى على اطّلاع قدر الإمكان من خلال المجلاّت والمقالات والتقارير المالية والاقتصادية (كما هي الحال في أيّ مجال آخر)، كما أنّ ما يساعدني هو أنّي أعمل على الترجمة الكتابية لصندوق النقد الدولي (الميتاك) ولمراجع أخرى اقتصادية ومالية".
أما بستاني التي تعتمد كثيراً "على المعاجم المتخصصة وشبكة الإنترنت والأبحاث الفردية"، فتوضح "نحاول متابعة المصطلحات الجديدة بالقراءة والمطالعة ومتابعة نشرات الأخبار والصحف والمجلات وطرح الأسئلة على المعنيين والخبراء وفي حال استعصى إيجاد المصطلح يمكن اللجوء إلى عصف للاذهان فردي أو جماعي لاجتراح مصطلح مناسب".
وعبود، كما بستاني، تنصحان المترجمين بالاقبال على التخصص في الترجمة الاقتصادية. وتقول عبود "طبعًا أنصحهم بذلك، ولكن شرط أن يتمتّعوا بميل إلى هذا النوع من المواضيع وإلاّ قد يشعرون بأنّ هذا المجال غير مثير للاهتمام". وتشجّع بستاني على التخصصّية "لأنها تؤدّي إلى تقديم خدمات ذات جودة أفضل". لكنها تضيف "يجب أن أقول أنني لست متخصصة بشكل أساسي في الاقتصاد، فأنا أعمل كثيراً مع المؤسسات الاقتصادية وقد اصبحت أتقن مواضيعها بفضل العمل والجهد في استيعاب المضامين التي تطرحها المؤتمرات الاقتصادية إلا أن التخصصية كما سبق وقلت غير متوافرة تماماً في لبنان فالسوق ضيق ولا يسمح بهذا النوع من التخصصية، أي أنني اعمل في مواضيع مختلفة أخرى غير الاقتصاد. أضف أن الجامعات في لبنان لا تعطي شهادات في الترجمة الاقتصادية أو الترجمة المتخصصة بخاصة للفوريين بينما يمكن المترجمين التحريريين أن يتخصصوا نوعاً ما بفضل الرسالة التي عليهم تقديمها في نهاية الدراسة وهذا يفتح أمامهم باب التعمق في موضوع واحد.
والتخصصية ضرورية ومهمة في كافة المهن حالياً وإذا سنحت لي الفرصة بأن أتخصص في موضوع ما للترجمة لما توانيت". وهل ثمة شركات أو مكاتب متخصصة للترجمة تضم أقساماً محددة لكل من هذه الاختصاصات يقول عويس "نشهد منذ فترة قيام شركات ومكاتب ولربّما هي من الخطوات الاولى لتنظيم المهنة والاقرار باستقلالها إلاّ ان مسلك الصفقة والتجارة يجب ألاّ يغلب منطق الكفاءة. والكفاءة مكلفة وللمترجم المتهن ان يعيش من كفاءته وامتهانه بالدرجة الاولى لا ان تعيش الشركة او المكتب على معجن المترجم او الترجمان وترمي له بعض فتافيت الخبز. أمّا التخصص فلربما قام كمادة ترويج أو تسويق الشركة او المكتب فهذه التخصصية التي تسألين عنها يجب ان ترتبط بالتدريب المتواصل القائم في الجامعات أو في بعضها، والسؤال المطروح هو ما هي علاقة هذه الشركات والمكاتب بالجامعة وما هو الحوار القائم بينهما".

يبقى أن استعادة لبنان دوره الاقليمي المحوري، واستقطابه مجدداً المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية والمالية، في حال بقي الوضع السياسي والأمني مستقراً، سيزيدان حجم الطلب على المترجمين في هذا المجال، وهذا ما يفترض مزيداً من تنظيم هذه المهنة، وربما مزيداً من المترجمين المؤهلين لتولي الترجمة الفورية في هذا النوع من المؤتمرات.

في أحد المؤتمرات

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، سابين حاتم، رولا سيلا، يارا ياسين، مايا ملحم.

تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: المطبعة العربية

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٤٢٥١٤٧ /٠١ – ٤٢٥١٤٩ /٠١ فاكس: ٤٢٦٨٦٠ /٠١

جميع الحقوق محفوظة للمعهد – ٢٠٠٩

زيادة الإيرادات المالية... بالحكم الرشيد

بقلم: منال عبد الصمد نجد*

تتمثل عملية زيادة الإيرادات المالية للبنان بالمحافظة على إيراداته الحالية من جهة والبحث عن موارد إضافية للإيرادات من جهة أخرى. وبما أن الإيرادات الضريبية تشكل المورد الأبرز للخزينة اللبنانية (بين ٦٨ و ٧٨ في المئة من إجمالي الإيرادات خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧)، يمكن تحسين الإيرادات المالية بتطوير فاعلية الحكومة وزيادة قدرتها على التحصيل الفعلي للضرائب؛ بالتالي يتوجب البحث عن العوامل التي تساعد في تحقيق هذين الهدفين والتي قد ترتبط بشكل أو بآخر بنوعية الحكم العام.

استناداً إلى الدراسات والأبحاث التي أجريتها على مدار عشرة أشهر حول هذا الموضوع، تبين وجود علاقة وطيدة بين الإيرادات الضريبية والحكم الرشيد الذي ينطوي على عناصر عدة منها تعزيز المساءلة، وتأمين الاستقرار السياسي، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وضبط الفساد، وتوطيد الثقة بالدولة والقضاء والأجهزة الأمنية (بحسب مؤشرات الحكم الرشيد لـ Kaufmann & Kraay –البنك الدولي).

يعاني لبنان مشاكل جدّية في الحكم العام فيه، ولعل أسوأ المؤشرات تكمن في عملية ضبط الفساد الإداري، حرية الإعلام، والمساءلة الإدارية. وفي ما خص الإيرادات الضريبية، يظهر أن لبنان يحصّل أقل من ثلث إيراداته الضريبية المقدّرة. من هنا، ولتفعيل الإيرادات الضريبية، ينبغي على الحكومة أن تحسّن نوعية الحكم العام عبر معالجة أكثر العوامل حراجة. عند تحليل برنامج الإصلاح الضريبي المطبّق خلال السنوات السابقة، يتبيّن أن الإدارة الضريبية خطت خطوات رائدة في تحسين جودة خدماتها ورفع فاعليتها، إلا أنها في حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق الغايات المرجوّة. كما يلاحظ أن زيادة الإيرادات الضريبية لا تتم بالضرورة باعتماد استراتيجيات مالية مباشرة، مثل رفع معدلات الضرائب السائدة أو خلق ضرائب جديدة، بل الأهم هو وضع الاستراتيجيات غير المالية التي دلّت الدراسة على وجود علاقة سببية بينها وبين الأهداف المالية، وهي ترتكز على ثلاثة أبعاد أساسية: الزبائن (Customers' Perspective)، الإجراءات الداخلية (Internal Processes Perspective)، والتعلّم والنمو (Learning and Growth perspective). وتشكّل هذه الأبعاد الثلاثة مع البُعد المالي (Financial Perspective) مكونات سجل النقاط المتوازنة Balanced scorecard المعتمد من قبل Norton & Kaplan منذ العام ١٩٩٢ كوسيلة لقياس الأداء المؤسساتي.

يمكن تفسير العلاقة السببية بين الأبعاد الأربعة المذكورة سالفاً بالآتي: لتحقيق الإيرادات المالية المرجوة (المنظور المالي) ينبغي على الإدارة أن ترضي زبائنها (منظور الزبائن) بتأمين أفضل الخدمات لهم كونهم مصدر المال؛ ولتحقيق ذلك يجب العمل على تحسين الإجراءات الداخلية (منظور الإجراءات الداخلية) عبر زيادة الشفافية، وتبسيط الإجراءات ونشرها، واعتماد المكننة، الخ. ولا يمكن تحسين الإجراءات الداخلية من دون تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم كونهم هم الذين سيعملون على هذه الإجراءات (منظور التعلّم والنمو). وبطبيعة الحال، تدريب الموظفين يتطلب موازنة مالية، الأمر الذي يصب مجدداً في الإطار المالي (المنظور المالي).

في النهاية، ثمة جملة من المقترحات التي من شأنها تفعيل الإيرادات الضريبية، وهي تستند إلى أربع ركائز جوهرية: النظام الضريبي، والموارد البشرية، والرقابة والإشراف، والاستراتيجيات الوقائية.

*رئيسة دائرة خدمات الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة في وزارة المال، والمقال يلخّص أطروحتها باللغة الانكليزية التي نالت عنها شهادة الماجستير بتقدير ممتاز من الجامعة الأميركية في بيروت، وهي بعنوان: "تأثير الحكم العام على الإيرادات الضريبية في لبنان- مقاربة عملية". وحصلت في نهاية المناقشة على تنويه بالامتياز من اللجنة الفاحصة التي أشادت بفرادة الموضوع وبالأفكار الخلاقة للخطة الإصلاحية المقترحة. والاطلاع على كامل الأطروحة متاح في المكتبة المالية في المعهد المالي.

لماذا الأهمية الخاصة للحكم الرشيد

- لأن الحكم السيء هو المعيق الأبرز للتطور الاقتصادي
- لأن عبء الفساد الإداري يقع بشكل غير متكافئ على أدنى مليار شخص في السلم المعيشي الذين يعانون من فقرٍ مدقع (كوفمن- البنك الدولي ٠٧٢٠)
- لأن التهرّب الضريبي يتعاظم مرتين ونصف المرة عندما يدرك المكلّفون بالضرائب أن الفساد الإداري شائع، خلافاً لما يكون عليه الوضع عند اعتقادهم بغياب الفساد في الإدارة العامة (جولفاين ٢٠٠٦)
- لأن الرشوة تكلّف العالم بضع تريليونات من الدولارات (البنك الدولي ٢٠٠٨)
- وأخيراً، لأن لبنان يعاني من رداءة في جودة الحكم العام (من أصل ١٠٢ دولة، احتل لبنان المرتبة ٦٢ في نوعية الحكم العام خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٧ حيث تتراوح البلدان بين المرتبة الأولى: الأفضل – والمرتبة الأخيرة: الأسوأ، وفق إحصاءات البنك الدولي خلال الفترة المذكورة).

حياة الوزارة

بنون وبنات

- رزقت السيدة ديما عدره –رئيسة قسم المعلوماتية في محافظة الشمال– مولودة سمتها ليليا.

زواج وخطوبة

- تم زواج أحمد عمر، مراقب في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، ونادیا قاسم، من فريق عمل معهد باسل فليحان.
- تم زفاف المراقب في دائرة معالجة المعلومات في مالية لبنان الشمالي الآنسة حنين سكاف على المراقب في دائرة التدقيق في مالية لبنان الشمالي السيد رازي كنوج.
- تم زفاف المراقب في دائرة متابعة التحصيل في مالية لبنان الشمالي الآنسة ميرا العلي على السيد ماجد موسى.
- عقدت خطوبة مراقب التحقق في مديرية الواردات سعد قليلات على الآنسة نورا الصندقلي.

المكتبة المالية

الرقابة المصرفية: قواعد ومعايير/محمد سليم وهبة.- بيروت: كلمات للطباعة والنشر، ٢٠٠٧

يعتبر هذا البحث دراسة أكاديمية موجهة الى الطالب والمهني، حيث يعرض أنواع المراجعة المصرفية المفروضة على القطاع المصرفي وأشكالها بما في ذلك أهمية الضبط الداخلي وبما يتوافق مع تعاميم مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وتوصيات لجنة بازل، وتوجهات مجلس الإدارة، مع وضع شكل أولي للإجراءات الممكن إتباعها، وخصوصاً في المصارف المتوسطة والصغيرة، والتي لا يمكنها فصل وحدة تدقيق متكاملة، وذلك بهدف تخفيض الكلفة. ويعرض البحث لأوراق العمل الرديفة في الوظيفة الرقابية كمثال تطبيقي في الأصول المتبعة في المراجعة على كافة مستوياتها، كما يربط ذلك بمستوى المخاطر التي يتحملها المصرف والتي حددها مصرف لبنان بموجب قوانين وتعاميم وقرارات. وبذلك سيتم عرض وظيفة كل من الأجهزة التالية: لجنة الرقابة على المصارف، مفوض المراقبة، دائرة ووحدة التدقيق الداخلي.

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 35 l Juin 2009 l www.if.org.lb

Quelques soient les résultats

A la parution de ce numéro de Hadith el-Malia, les élections auront été tenues et les résultats connus. Le Liban aura entamé une nouvelle phase placée, comme les Libanais l'espèrent, sous le signe de la stabilité et de la prospérité. Mais quelques soient les résultats de ces élections, les solutions aux problèmes économiques et financiers du Liban restent les mêmes.

«La recette» n'est un secret pour personne: Tout processus de développement, toute croissance soutenue et toute amélioration du niveau de vie passent impérativement par les plans de réformes élaborés dans les cadres des conférences de Paris II et Paris III et qui rejoignent la plupart des plans de redressement proposés par les différents partis politiques.

En matière de réduction de la dette publique, l'unique solution réside dans l'adoption d'une politique budgétaire de rigueur sur plusieurs années. Parallèlement, la croissance économique doit atteindre un niveau susceptible de limiter l'endettement. Les efforts mis en œuvre par l'ensemble des acteurs économiques ont en effet déjà permis de réduire le niveau d'endettement de 180% à 160% au cours des dernières années. Quelque soit l'identité du vainqueur des élections, cette solution constitue l'unique porte de secours.

La même logique s'applique aux secteurs en difficulté. Tous les Libanais, sans exception, sont par exemple conscients de la nécessité de trouver une solution définitive aux défaillances du secteur de l'électricité, qui aurait dû être réformé depuis plusieurs années déjà.

Sur le plan social, il convient d'améliorer les moyens d'accès aux catégories les plus défavorisées afin de garantir que l'assistance sociale et les aides disponibles sont distribuées équitablement.

Il n'existe donc pas de divergences fondamentales dans les orientations adoptées par les différents partis politiques, et qui proposent, à quelques différences près, des solutions quasi-similaires.

Les choix disponibles en matière de solutions de long terme sont donc limités et les grandes lignes clairement définies. Au-delà du médiatique, les opinions des différents partis demeurent convergentes.

L'essentiel pour notre pays, à ce stade, est de préserver la stabilité politique et sécuritaire, de renforcer la confiance des investisseurs et de les inciter à élargir l'éventail de leurs projets, et enfin, de démontrer aux bailleurs de fonds et à la communauté internationale que la modernisation de l'État est en progression constante et notre mission au quotidien.

Mohammad Chatah
Ministre des Finances

Des urnes… au Trésor!

Selon les analyses économiques, les dépenses électorales liées aux élections législatives du 7 juin 2009 ont contribué à relancer l'activité économique, à améliorer les prédictions concernant l'économie libanaise au cours de cette année et à progresser le taux de croissance. Par ailleurs, ces dépenses ont profité directement au Trésor public par le biais des candidatures. Selon les estimations, les dépenses électorales se sont chiffrées à 3-5% du PIB, soit une somme allant de 750 millions de dollars à 1,25 milliards de dollars (pour un PIB estimé à 25 milliards de dollars).

Les rentrées enregistrées des suites des droits de dépôt de candidature sont supérieures à 5,5 milliards de livres libanaises. Cette somme n'est toutefois pas définitive: elle pourrait encore être revue à la baisse étant donné que les candidats perdants ont le droit de réclamer la restitution des sommes déposées à titre de caution.

Au terme de l'article 47 de la loi électorale, toute personne qui souhaite faire acte de candidature doit verser des droits de dépôt de candidature de l'ordre de deux millions de livres libanaises, ainsi qu'une caution d'un montant de six millions de livres libanaises. Selon l'article 48, «le candidat qui remporte les élections est en droit de réclamer le remboursement des sommes déposées à titre de caution. Le candidat perdant peut seulement en réclamer la restitution s'il a réuni plus de 20% au minimum des voix de sa circonscription électorale, dûment calculées.»

L'article 52 de ladite loi stipule que le candidat qui revient sur sa candidature dans le cadre des délais prescrits par la loi «est en droit de réclamer la restitution de la moitié des sommes versées à titre de caution», soit 3 millions de livres libanaises.

Des sources bien informées au sein du ministère des Finances ont indiqué que les sommes versées en tant que droits de dépôt de candidature par les 708 candidats (soit le nombre final de candidats après expiration du délai de dépôt de candidature) se sont chiffrées à 1,416 milliards de livres libanaises. Les cautions électorales ont atteint au total la somme de 4,248 milliards de livres libanaises, laquelle est toutefois susceptible de modification.

Editée par:

المعهد المالي معهد باسل فليحان
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTERE DES FINANCES

Sommaire

Mounir Rached: urgent need in MENA countries to advance their capacity in public financial management 2
Mona al-Masri: Les réformes demeurent lettre morte sans formation des fonctionnaires 2
Un réseau libanais d'accords bilatéraux pour améliorer le climat de l'investissement 4

Mounir Rached: MENA countries faced with an urgent need to advance their capacity in public financial management

Economic expert Mounir Rached argued that nearly all MENA countries urgently need to advance their capacities in public financial management. Mr. Rached drafted a diagnostic report on building and reinforcing capacity in public financial management in the MENA region in order to advance the countries' financial systems and bring them in line with modern international practices.

Mounir Rached

Mr. Rached's report was developed based on extensive readings on countries' financial reports, field visits to selected MENA countries (namely Egypt, Jordan, Lebanon and Morocco) and by collecting the answers to a questionnaire sent to MENA ministries of Finance and public service training institutes.
The purpose of Mr. Rached's study, conducted in the framework of a project entitled "Developing Capacity-Building Tools for Sustainable Governance in the MENA region", is to identify and validate training needs in public financial management in the MENA region, propose solutions to effectively address identified shortages and provide comprehensive recommendations for establishing a regional training program.
Mr. Rached's report outlined guidelines that help countries asses the soundness of public financial management and provided a summary of current practices and capacity-building needs.
The study notes that countries of the MENA region have made reasonable progress toward improving their public financial management schemes and practices.
They have all embarked on reforms aiming at improving the performance of their public expenditures framework. However, reforms were introduced unevenly and many challenges are still to be overcome to align practices to internationally accepted standards.

Nearly all MENA countries urgently need to address shortcomings in budget preparation. Sound budget preparation requires a more highly-skilled workforce, particularly in performance budgeting, and countries need to design medium-term macroeconomic frameworks for line ministries to guide the process.
Procurement practices in budget preparation are also to be improved to prevent misuse, and capacity mainly built in using bidding documents that meet international standards.
Mr. Rached recommends developing further available financial skills for improving:

- revenues forecasts;
- the centralization of cash balances; and
- the design of monthly and annual cash plans.

In regard to debt management, more countries are called to benefit from the UNCTAD model, which is already used by a number of developed countries. An important component in this area is to enhance capacity in evaluating risk associated with debt, particularly market and rollover risks.
As countries are moving toward applying IPSAS and GFS 2001 standards, Mr. Rached recommends designing training programs in accounting and audit, mainly focusing on strengthening risk-based auditing techniques and developing a legal framework for audits. External audit procedures should adopt INTOSAI standards, as many MENA countries are encountering several weaknesses in this area.
Finally, Mr. Rached's report stresses on the need for designing and implementing fully-integrated financial management information systems and automation programs.

Hadith el-Malia rencontre la vice-ministre palestinienne des Finances

Mona al-Masri: Les réformes demeurent lettre morte sans formation des fonctionnaires

La vice-ministre palestinienne des Finances, Mme Mona al-Masri, entend profiter de l'expérience de l'Institut des Finances Basil Fuleihan afin de créer un institut des finances palestinien.
Tout a été source d'inspiration pour elle à l'Institut Basil Fuleihan, depuis la coopération dans le domaine de la formation et la polyvalence de l'équipe de travail jusqu'à l'équipement et l'aménagement des salles la formation, l'organisation administrative, les systèmes d'archivage et de comptabilité.
De passage à Beyrouth, Mme al-Masri a en effet affirmé à Hadith el-Malia que les deux instituts ont «une mission similaire.»
La visite de Mme al-Masri s'est tenue dans le cadre du projet de soutien de l'ADETEF au renforcement des capacités du ministère palestinien des Finances.
La vice-ministre palestinienne a eu droit à une présentation détaillée des méthodes de travail et programmes de formation de l'Institut.
Elle s'est longuement entretenue avec les responsables de l'Institut, et le ministre des Finances, Dr. Mohammad Chatah.
Au terme de sa visite, Mme al-Masri a révélé

Mona al-Masri

Paper recommends not to increase VAT rate unless measures targeting the poor are enacted

A macroeconomic analysis paper drafted by Nisreen Salti and Jad Chaaban, two researchers[1] from the American University of Beirut, in cooperation with the Ministry of Social Affairs examines the impact of a rise in the Value Added Tax (VAT) on poverty and inequality in Lebanon. The simulation results show that the projected VAT rate increases will have a limited impact on extreme poverty, due to the mostly progressive nature of current exemptions. However, overall poverty will be significantly affected, as households just above the national poverty line might fall into poverty as a result of the rate increases.

According to the paper entitled A *Microeconomic Analysis of the Poverty and Equity Implications of a Rise in Value-Added Tax in Lebanon,* the introduction of the Value-Added Tax (VAT) in Lebanon in 2002 has been hailed as a public finance success. By 2004, VAT receipts constituted 23.6% of total tax revenue in Lebanon, and around 5.1% of GDP in 2005. In January of 2007 and as part of the reform package presented at the Paris III Conference on Assistance to Lebanon, the Lebanese government proposed to increase the VAT rate from the current 10% to 12% in 2008, and 15% in 2010. This proposal came within the framework of an effort to redress the budget deficit from the revenue cuts that resulted from trade liberalization measures that the government had passed. The paper aims at estimating the incidence of such an increase in the tax rate and at measuring the degree of regressivity or progressivity of this policy, by examining the first order effects of the tax increase on households' real consumption. It develops a simple tool for the analysis of a change in the value-added tax rate using only household survey data on expenditures and a few price indexes.

In the single tax rate environment of the Lebanese VAT, once the price elasticity of demand has been estimated, one can simulate the effect on quantity demanded and on household spending of the proposed increase in the tax rate from 10% to 12%, and eventually to 15%. Furthermore, estimates of demand and spending elasticity will address the equity of the current exemptions of the VAT, enabling to make recommendations on the most effective set of exemptions for redressing the regressive impact of the VAT.

Overall, food has the highest spending category (27%), followed by transport and then communication spending. The share of the household budget spent on food declines with wealth, as the poorest 20% of the Lebanese population spends 35% of its budget on food while the richest 20% spends only 19%. Transport expenditure has a high share among the poor (almost 30% of the household budget) while the share of communication spending increases with wealth.

Concerning the impact on real consumption expenditure of the rise in VAT by household expenditure quintiles, it is noticed that the 2 percentage points increase in VAT results in almost 11% decrease in the consumption expenditure of the poorest households, and nearly 19% decrease in that of the richest ones. Increasing the VAT to 15% results in a much larger decline in the real consumption expenditure of all households, yet the decrease is higher for the rich than the poor. This shows that the current VAT system is slightly progressive.

On the incidence of the rising VAT rate on poverty, data shows that the current lower poverty rate (2.4 USD per person per day) increases from 8% to 10% if the VAT rate is set at 12% and further rises to 16% if the VAT is increased to 15%. Upper poverty incidence (4 USD per person per day) is estimated at 28%, and rises to 35% and 47% as the VAT rate is increased to 12% and 15% respectively.

Upon analyzing the effect of the current VAT exemptions, food, butane and collective transport exemptions are also somewhat progressive, while exemptions on luxury, air transport, education and books spending categories are obviously highly regressive. However, although the education exemption is regressive, it is advisable in the short term not to remove it, as doing so in a country such as Lebanon, which relies heavily on human capital, is highly problematic.

VAT rate increases will have a limited impact on extreme poverty

In a nutshell, analysis results show that increasing the VAT from 10 to 12% in Lebanon will have a limited impact on the very poor, because current exemptions (especially on food and butane) are well targeted. However, these tax rate increases will have major negative impacts on the welfare of the middle class and households living just above the poverty line. Overall poverty in Lebanon, currently evaluated at almost 30% of the population, might increase to 35 and even 50% as the VAT rate is moved to 12 and 15%. Although these estimates are an upper limit on the true poverty changes, they are still cause for concern. The study recommends, therefore, not to increase the VAT rate under the current circumstances, unless concrete mitigating measures targeting the poor and vulnerable are enacted. In addition, luxury items are to be eliminated from the exemption list, and more effective strategies should be explored to reduce the cost of expenditure categories that bear heavily on the poor (such as transport costs).

son intention de profiter de l'expérience de l'Institut libanais et d'identifier «les ingrédients de succès afin de créer un institut similaire en Palestine où les choix stratégiques restent à faire, notamment les questions de décentralisation géographique de la formation dans plusieurs centres, sa centralisation dans un bâtiment du ministère, les équipements nécessaires au lancement des programmes, etc.» Et d'ajouter: «Le plus important n'est pas de construire un bâtiment imposant; il faudrait plutôt profiter de l'aide technique et financière mise à notre disposition par le gouvernement français afin d'atteindre notre objectif principal, à savoir le développement des compétences des fonctionnaires du ministère des Finances en Palestine et l'accompagnement des réformes par la formation.» Les discussions de la vice-ministre avec les responsables de l'Institut ont également porté sur «les opportunités et champs de coopération en matière de formation et l'organisation de formations des formateurs palestiniens au Liban». Selon al-Masri, «l'Institut palestinien a pour mission de former les fonctionnaires de l'administration palestinienne aux finances publiques. Mais cet institut ne s'est pas encore matérialisé. Nous ne sommes pas encore parvenus au stade de la formation, laquelle tourne actuellement au ralenti mais le processus de création de l'Institut est en voie de concrétisation». Al-Masri prévoit que «la construction du du quartier général s'achève cette année.» Al-Masri a indiqué que l'Institut «a déjà identifié les thèmes de formation les plus urgent ainsi que les secteurs et nouveaux projets nécessitant l'intervention d'experts étrangers, à l'instar du projet d'informatisation des procédures douanières et l'installation du logiciel permettant de gérer les comptes et l'imposition des contribuables. L'Institut a également œuvré à définir les cadres théorique, pratique et légal par secteur ainsi que le type et l'effort de formation qui requis.» Mme Al-Masri a mis l'accent sur le fait que «la formation des fonctionnaires est la condition sine qua none du succès de toute réforme. Les principaux défis de l'administration palestinienne ont trait aux compétences professionnelles des fonctionnaires et aux lois de la fonction publique.» Et de conclure: «Notre plan de réformes est clair et exhaustif. Mais si ce processus n'est pas accompagné d'un effort massif de formation, ces réformes seront vouées à l'échec et demeureront lettre morte; et l'administration se verra incapable de répondre aux attentes des usagers ou même de préserver les finances publiques.»

Comprenant 34 conventions fiscales et 50 accords d'investissements

Un réseau libanais d'accords bilatéraux Pour améliorer le climat de l'investissement

Atelier de travail sur le sujet des accords d'investissements

Depuis 1995, dans le cadre de la politique des Gouvernements successifs d'améliorer le climat de l'investissement et d'attirer d'avantage d'investisseurs étrangers, le Ministère Libanais des Finances s'est attelé à développer un réseau d'accords bilatéraux. Ces accords sont "l'accord pour la promotion et la protection réciproque des investissements" et "la convention en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu". Jusqu'en 1995, le réseau libanais ne comprenait qu'une convention fiscale conclue avec la France en 1963. Actuellement, il est composé de 34 conventions fiscales signées dont 28 en vigueur, et de 50 accords d'investissements signés dont 43 en vigueur. La liste exhaustive des accords et conventions est disponible sur le site web du ministère www.finance.gov.lb.

Certains de ces accords ou conventions ont été amendés par la suite, parfois des années après leur entrée en vigueur. Ainsi, l'accord d'investissement avec la Roumanie qui est en vigueur depuis 1997, a été modifié à la demande de la Roumanie afin qu'il soit en accord avec les engagements pris par la Roumanie lors de son adhésion à l'Union Européenne. Ces modifications font l'objet d'un Protocole qui a été signé entre le Liban et la Roumanie en avril 2009. De même, la convention fiscale entre le Liban et Malte, en vigueur depuis 2000, a été aussi amendée afin de corriger des erreurs d'imprimerie qui existaient dans le texte de 2000. A cet effet, un Protocole a été signé en avril 2009. Selon le droit international, tout amendement à un accord bilatéral doit être approuvé et ratifié selon la même procédure qui a été suivie pour l'accord principal. Ainsi, ces deux Protocoles vont être soumis à l'approbation du Conseil des ministres puis transmis au Parlement pour ratification, avant d'être publiés au Journal Officiel.

Il est intéressant de mentionner les deux obstacles majeurs à la conclusion des négociations déjà initiées ou au lancement de nouvelles négociations relatives à la convention fiscale avec certains pays. Il s'agit d'obstacles liés d'une part à la législation libanaise relative au secret bancaire et de l'autre à législation libanaise relative aux sociétés offshores et holding.

En effet, le secret bancaire empêche l'administration fiscale d'obtenir des renseignements sur les comptes détenus par les résidents et les non résidents dans les banques opérant au Liban, limitant ainsi l'étendue des échanges d'information stipulés dans les conventions fiscales. Or, l'OCDE considère comme une condition sine qua non cet échange d'information pour la bonne application des conventions et la lutte contre l'évasion fiscale. D'ailleurs dans sa révision de son modèle de convention en 2006, l'organisation a exclu toute possibilité pour un Etat, partie à une convention fiscale, de se prévaloir de sa législation nationale pour refuser de donner des renseignements détenus par les banques.

Cette position a été renforcée par les décisions prises par les pays du G20 lors du Sommet de Londres en avril 2009, visant à résister à la crise financière et économique globale et à lutter contre l'évasion fiscale facilitée par le secret bancaire.

Quant aux sociétés libanaises Offshore et Holding qui jouissent d'un régime fiscal privilégié, elles sont considérées par l'OCDE comme opérant une concurrence déloyale par rapport aux sociétés soumises au régime fiscal de droit commun. Par conséquence, les pays de l'OCDE refusent d'inclure ces sociétés dans le champ d'application des conventions fiscales afin qu'elles ne puissent pas tirer profit de ses dispositions et bénéficier d'un double avantage.

S'il est impossible pour le Ministère des Finances de déroger à la législation sur le secret bancaire, et donc de s'engager contractuellement à satisfaire les requêtes d'information bancaires, il lui revient de décider de l'opportunité d'accepter l'exclusion des sociétés offshore et holding du champ d'application des conventions fiscales.

Carol Khouzami
Conseillère juridique au projet PNUD
du Ministère des Finances.